خلال حفل افتتاح مقره الانتخابي في منطقة الفنطاس

الحمدان: محاربة الفساد والقضاء على الروتين في مرافق الدولة على رأس أولوياتي

حمود الحمدان متحدثا خلال الندوة

حضور كبير في ندوة الحمدان «تصوير محمود عبيد»

كتب ياسر عبدالقوي

اكد مرشح الدائرة الخامسة حمود الحمدان بان هذا العرس الديمقراطي جاء في شهر مبارك فهذا يعد من نعم الله علينا مشيرا الى ان الامن والاستقرار يعتبران من الاعمدة الاساسية للتنمية لافتا بانه لا يوجد تنمية من غير امن او استقرار.

واضاف خلال حفل افتتاح مقره الإنتخابي في منطقة الفنطاس امس الاول بان الكويت تقع بين دول تقع تحت رحمة الاضطرابات والتوترات التي تؤدي الى انعدام الامن والاستقرار فيها مشيرا الى اننا نعيش بنعمة الامن والامان فيجب علينا ان نشكر الله على تلك النعمه فبشكر الله تدوم النعم علينا.

واشار الحمدان الى عدة عوامل يجب توافرها لتحقيق التنمية في البلاد ومن ابرز تلك العوامل محاربة الفساد على جميع المستويات موضحا بان الفساد متفشي في اغلب الادارات والدوائر الحكومية وابسط مثال على ذلك الفساد هو تفشي الرشوة التي تؤدي الى عرقلة حركة التنمية والتطوير البلاد.

واضاف بانه من العوامل الاخرى التي تؤدي الى عرقلة التنمية هو الروتين الممل في مؤسسات الدولة من دوائر وادارات حكومية حيث تتمثل في الدورة الدفترية الطويلة فاي مشروع يطرح يحتاج الى سنوات طويلة للانتهاء من الحصول على الموافقه عليه فتصل تلك الدورة الطويلة الى ما يقارب العشر سنوات كاملة موكدا بان تلك الدورة الطويلة والروتين الممل يؤدي الى قتل الطموح عند اصحاب المشاريع وبالتالي غياب المشاريع التي تخدم التنمية في البلاد.

ولفت الحمدان على اهمية تفعيل قانون الوحدة الوطنية مشيرا الى ان هناك من يتكسب من خلال اثارة بعض القضايا والمواقف التي تثير الانفس وترسخ العداوة بين مختلف اطياف المجتمع كما تعمل على ترسيخ مبدا السب والشتم وعدم احترام الراي الاخر موكدا على ان تفعيل قانون الوحدة الوطنية سوف يساهم في تاديب كل من يتكسب من وراءا اثارة النفرقة ويعمل باسلوب توجيه السبب والشتم لفئة او طائفة من طوائف المجتمع بهدف التكسب من وراءها.

واكد الحمدان بانه سوف يعمل في حال وفقه الله ووصل الى قبة البرلمان بمحاربة تلك الظواهر التي تؤدي الى عرقلة التنمية وايجاد قوانين جديدة غير تلك المتواجدة حاليا والتي يغلب عليها طابع الروتين الطويل والممل لافتا الى ان الكويت تحتاج الى قوانين جديدة تشجع الاستثمار والمشاريع بعيدا عن الروتين والدورة الدفترية المملة في الوزارات وادارات الدولة المختلفة.

واضاف الحمدان «انه كيف نضمن مستقبل ابناءنا ووطننا ونحن نعتمد على 95 في المئة من دخلنا على النفط مع مافي ذلك من خطورة ترتبط بعاملين اساسيان اولهما عدم القدرة التنبؤ المستقبلي بموعد ووقت نضوب الثروة النفطية لصعوبة تحديد كميتها ومواقعها وثانيا تلك العوامل يتعلق بتذبذب اسعار النفط لارتباطه بالظروف السياسية والاقتصادية العالمية».

واشار الحمدان بان الكويت بحاجه الى حكومة ذات رؤية واضحه واستراتيجية ثابته لا تتغير بتغير الوزير ويكون اعضاؤها وزراء تكنوقراط اصحاب تخصص في مجالاتهم حتى يتمكنوا من اصلاح الخلل ان وجد ومن ثم التنمية والتطوير مضيفا انه يجب ان ترافق تلك الحكومة نواب على قدر المسئولية ويقدمون المصلحة العامة على المصالح الخاصة ويوازنون بين دورهم في التشريع والرقابة ويوجهون الحكومة لما فيه الصالح العام ويعينونها في الامر الصواب ويحاسبونها على الخطا ولا يعدونها عدوا لدودا فهم معها يشكلون اجنحة الكويت التي تطير بها الى التقدم والرقي.

واكد الحمدان ان برنامجه الانتخابي يعتمد على تبني قضية الاقتصاد الاسلامي النابع من شريعة رب العالمين وتوجيه الشباب الى القطاع الخاص مع وجود الضمانات التي تحفظ حقوقهم لافتا الى ان من اهم ملامح البرنامج الانتخابي العمل على تعديل القوانين بما يوافق الشريعة الاسلامية والذود عن القضايا الاخلاقية والوقوف في وجه موجة الفساد التي بدات تغزو مجتمعنا اضافة الى تبني قضية تطوير التعليم وتطوير الخدمات الصحية والاسكانية وجميع القضايا التي تهم المواطن.

■ لابد من تطبيق القانون على من يتكسب بإثارة الطائفية والقبلية بين أفراد المجتمع

■ الكويت بحاجة إلى حكومة ذات رؤية واضحة واستراتيجية ثابتة لا تتبدل بتغير الوزراء

الصانع: إنشاء مدينة صباح الأحمد الرياضية من أولوياتي

طالب النائب يعقوب الصانع بإنشاء مدينة صباح الأحمد الرياضية بحيث توازي اكبر المدن الرياضية في العالم، مبينا ان من خلال هذه المدينة الرياضية تستطيع ان تطور مستوى الرياضة في الكويت بالاضافة الى وجود مكان عالمي يقضي به الشباب الكويتي وقته.

وقال الصانع ان الشباب الكويتي خصوصا من ناحية الرياضة يعاني من نقص حقيقي خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة بالصالات المكيفة للتدريب، مبينا ان الرياضة الكويتية عصفت بها الصراعات لتكون المناصب القيادية اولوية الاولويات لدى البعض واخر ما يفكرون بة هو مستوى الرياضة في الكويت.

يعقوب الصانع

وطالب الصانع بتخصيص موقع جغرافي في الدولة لاقامة منشات مدينة صباح الاحمد الرياضية تتكون من ملاعب دولية بمواصفات عالمية بالاضافة الى قاعات وملاعب للتدريب لمختلف الالعاب وقاعات رياضية وصالات مغلقة وفندق الى جانب مركز صحي بحيث توازي اكبر المدن الرياضية في العالم.

واكد الصانع انه تقدم في المجلس المبطل الاخير بقانون لانشاء مدينة صباح الاحمد الرياضية الا ان حكم المحكمة سبق مناقشة القانون، ووعد في المجلس المقبل ان يقدم القانون ويكون من اولوياتة خلال المرحلة المقبلة.

الجيران: منحة الكويت لمصر استحقاق سياسي ودبلوماسي وإنساني

أكد عضو التجمع الإسلامي السلفي ومرشح الدائرة الثانية د. عبدالرحمن الجيران أن ما تقوم به الكويت من دور سياسي ودبلوماسي على المستويين الإقليمي والدولي سواء بموافقها أو مساعدتها لبعض الدول خاصة العربية هو من صميم عروبتها وشعورها بالمسؤولية الملقاة عليها، مشيرا إلى أن الكويت تحظى باحترام كبير من دول العالم بفضل الله تعالى ثم بفضل إتباعها سياسة الحياد وعدم التدخل في شؤون الدول.

ورأى الجيران أن ما تقوم به الكويت هو استحقاق سياسي ودبلوماسي وإنساني، مؤكدا عدم خروج الكويت من توبها العربي والإسلامي وهي دائما في تشاور مستمر مع شقيقاتها دول مجلس التعاون الخليجي.

عبدالرحمن الجيران

وقال الجيران ان الآراء حول المنحة الكويتية لمصر تبقى في إطار السياسات العامة للدولة ويعكس وجهة نظر القيادة السياسية تجاه الشقيقة مصر.

وطالب الإدارة المصرية حسن استثمار هذه المبالغ بالشكل المناسب الذي يخدم مصلحة مصر وشعبها وتنمية بلادهم.

وأضاف أن الشعب الكويتي مع مساعدة الشعوب العربية وتمكينها من الوقوف على أسس تنموية صحيحة، متمنيا عدم إستغلال المبالغ في غير قنواتها.

وأوضح الجيران أن بعض ردات الفعل الشعبية هي طبيعية وضمن القنوات المسموح فيها، مؤكدا أنها جاءت للتعبير عن المها من عدم إهتمام الحكومة في معالجة وتنفيذ القوانين التي اقرت من المجلس المبطل وتخدم الشعب الكويتي.

وقال أن على الحكومة أن تستثمر هذه الأجواء الرمضانية وتعلن عن مبادرة لمعالجة أهم قضيتين وهما توفير السكن والبطالة.

النصار: على المجلس القادم مراجعة النظام الانتخابي بما يعكس التمثيل الحقيقي للمجتمع

أكد مرشح الدائرة الثانية لانتخابات مجلس أمة 2013 عبدالرحمن النصار أن على المجلس القادم مراجعة النظام الإنتخابي والدوائر بما يعكس التمثيل الحقيقي لشرائح المجتمع، مشددا على أن عملية الإصلاح السياسي تعتبر من أولى الملفات التي يجب التكاتف من أجل وضع استراتيجية ملزمة حولها، فقد بات الأمر ملحا لبناء نظام سياسي يعمل على توجيه الممارسة السياسية في طريقها الصحيح وخاصة عملية الإنتخابات بما تشمله من الترشيح والترشح والتنظيم بصفة عامة، بحيث يمارس الجميع حرياته بالتوازن مع الضوابط المجتمعية والأطر الدستورية، وقيم المجتمع وثوابته.

في سياق متصل، لفت النصار إلى أن من الأهمية بمكان أن يكون التشكيل الحكومي معتمدا على الكفاءات والقدرات الفكرية، والإمكانات اللازمة للدفع بالوطن قدما نحو التنمية والازدهار، لا المحاصصات والمواءمات السياسية، والترضيات الحزبية والطائفية، مشيراً إلى ضرورة ربط العمل في مجال الإصلاح السياسي مع الجوانب الأخرى بحيث يكون العمل السياسي أداة فاعلة هدفها تنمية المجتمع، لا مجرد صراعات تنبع من مصالح شخصية وفئوية ضيقة.

وأوضح النصار أن من ضرورات الإصلاح السياسي العمل على انخراط الطاقة الشبابية في الحراك السياسي، فالشباب هم قادة المستقبل، وحاملو راية الوطن، وسبيل امتداده، لافتا إلى ضرورة القضاء على بعض المظاهر السلبية التي تشوب العمل السياسي الوطني، من التكسب السياسي لبعض الأشخاص على حساب وحدة الوطن ومقدراته، وكذلك استخدام المال السياسي وشراء الأصوات، وهو ما يجب التنزه عنه، فالكويت تستحق منا الإخلاص والتفاني في خدمتها، فقد أعطتنا الكثير، وتقدمها ونهضتها واجب ومسؤولية في أعناقنا جميعا.

دشتي: قرار التقاعد في مؤسسة البترول.. غير منصف

ناشد مرشح الدائرة الأولى عبدالحميد دشتي رئيس مجلس الوزراء إعادة النظر في قرار مجلس إدارة مؤسسة البترول الكويتية رقم 49 / 2013 القاضي بإحالة فئات معينة إلى التقاعد طبقا لمدد الخدمة المسجلة لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ومن تقرر إلغاء وظائفهم من الهيكل التنظيمي وفق رقم القرار المذكور، متمنيا عليه إنصاف وحفظ حقوق هؤلاء العاملين لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة. وقال دشتي في تصريح صحافي «نناشد رئيس مجلس الوزراء إعادة النظر في هذا القرار لما ينطوي على خطورة تفريغ القطاع النفطي من الخبرات الكويتية في جميع المجالات الإدارية والفنية في فترة تحتاج إلى تضافر الجهود والإمكانيات واستغلال جميع الخبرات المتوفرة لتنفيذ المشاريع العملاقة المقبل عليها القطاع النفطي، موضحا ان هذا القرار يخالف توجه سمو رئيس مجلس الوزراء الذي دعا وصرح في أكثر من مناسبة إلى عدم إحالة العاملين الكويتين إلى التقاعد إجباريا».

عبد الحميد دشتي

وأوضح دشتي ان هذا القانون فيه إجحاف وعدم مساواة بين الزملاء، مشيرا إلى ان هناك زملاء استفادوا من حزمة التقاعد الأخيرة فضلا عن بعض الزملاء الذي تم أخيرا ترقيتهم لمناصب وظيفية أعلى، الأمر الذي أحدث فجوة كبيرة في الحزمة المالية بين الفريقين، مبينا ان الحزمة المالية للفريق الذي استفاد من مزايا التقاعد والترقيات الوظيفية بلغت 48 راتبا مقارنة بـ 9 رواتب للفريق الأول الذي لم يستفاد من اي مزايا.

وأشار إلى قصر الفترة الزمنية بين توقيت عرض الحزمة والتقاعد، قائلا «ان توقيت عرض الحزمة والإحالة التقاعد لا تتجاوز أسبوعين وستنتهي في تاريخ 25 الشهر الجاري»، متمنيا على رئيس الوزراء إعادة النظر في القرار لتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين جميع المستويات الوظيفية، وكذلك إعادة النظر في الحزمة المالية المعروضة للتقاعد، وذلك لتحقيق التوازن بين الحزم الممنوحة لكافة المستويات.

وهنأ دشتي سمو رئيس مجلس الوزراء بمناسبة حلول شهر رمضان المبارك، راجيا من المولى ان يعيده على الجميع بموفور الصحة والعافية.

تعهّد بالعمل على حل قضية التلوث البيئي في «أم الهيمان» والأحمدي

المري يطالب بنقل المصانع وشبكات الغاز من الدائرة الخامسة إلى المناطق الحدودية

اعتبر مرشح الدائرة الخامسة لانتخابات مجلس الأمة ناصر المري أن قضية التلوث البيئي في مناطق الدائرة لا تزال تبحث عن حل جذري لم تفلح الحكومات المتعاقبة في وضعه على سكة التنفيذ، رغم الأخطار الكبيرة التي تعرّض حياة العائلات والقاطنين خصوصا في الاحمدي وضاحية علي صباح السالم لخطر اصابة بامراض صحية خطيرة.

وطالب المري في تصريح صحافي بنقل شبكة الغاز والمصانع المخالفة للاشتراطات البيئية الى المناطق الحدودية ومعالجة تسرب الغاز من الأحمدي.

وأكد أن التلوث البيئي حوّل منطقتي الأحمدي وضاحية علي صباح السالم إلى بؤرة أمراض لا يكاد يخلو بيت منها بسبب التلوث الكبير فيهما جراء الغازات المنبعثة من المصانع، إضافة إلى مرادم النفايات التي حولت الأرض إلى مدفن للنفايات بكل ما تحتويه من سموم تؤدي إلى أمراض خطيرة كالسرطان الذي تزيد نسبة المصابين به كل يوم في المنطقة، مشددا على أن هذه القضية المرتبطة ارتباطا وثيقا بصحة المواطنين لا يمكن التهاون تجاهها او المساومة فيها.

وأشار المري الى انه سيركز في المجلس المقبل على استكمال برنامج عمله في الجانب البيئي من خلال العمل على إقرار قانون موحد للبيئة وتفعيل دور الهيئة العامة للبيئة وتنفيذ خطة تاهيل البيئة المدعومة من الأمم المتحدة، فضلا عن السعي لتحقيق الاشتراطات البيئية في المصانع والبدء في تنفيذ خطة تأهيل البيئة.

وشدد المري على ان مشكلة التلوث البيئي في الدائرة الخامسة لن تكون بعد اليوم في طي النسيان وأن هذه القضية هي على رأس أولوياته في المجلس المقبل، مشيرا في هذا الاطار الى ضرورة الاستعانة بالتجارب العالمية التي تضمن استمرار عمل المصافي النفطية والمصانع في المنطقة ضمن بيئة نظيفة تمنع تسرب الملوثات وانتشارها، مطالبا بالتطبيق الصارم للقانون على المصانع المخالفة للشروط البيئية، وفرض بنود صارمة تضمن بيئة نظيفة وصحية للأهالي.

واضاف المري ان ضاحية علي صباح السالم والاحمدي خصوصا تعتبر من أشد مناطق الكويت تلوثا نظرا لكثافة المنشآت النفطية بها مما أدى الى انتشار الأمراض المزمنة بها بشكل كبير، مما يؤدي إلى ارتفاع نسب الأمراض السرطانية والوفيات الناتجة عنها.

وتعهد المري ان تكون هذه القضية ضمن الأولويات التي سيبحثها المجلس مع السلطة التنفيذية كي تنال الرعاية المستحقة كأولوية لأن ليس هناك أهم من الحفاظ على صحة المواطنين.

ناصر المري